خلال الاجتماع السنوي الخامس عشر للجنة الكويتية ـ اليابانية لرجال الأعمال

الشمالي: اليابان الشريك الخامس في حجم التجارة البينية

أحمد يوسف

قال وزير المالية مصطفى الشمالي ان هناك أبعادا قوية ومتينة للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع اليابان.

وأضاف خلال كلمته في الاجتماع السنوي الخامس عشر للجنة الكويتية ـ اليابانية لرجال الأعمال الذي انعقد في غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس ان هناك مساحات واسعة من التعاون وتبادل الخبرات مع الجانب الياباني.

وأكد على توثيق عرى التعاون وتعزيز أواصر الصداقة والتقارب بين البلدين خاصة ان العلاقات قد تجاوزت ما يزيد على نصف قرن حين كانت الكويت هي بوابة النشاط التجاري الياباني لدول مجلس التعاون.

وقال ان الاحصاءات تشير الى ان اليابان تحتل مركز الشريك الخامس للكويت في حجم التجارة البينية، نعتقد انها تستحق اكثر من ذلك، واننا معا مؤهلون للأفضل وقادرون على تحقيقه، ولعلكم تشاركونني الرأي في أن حجم الاستثمارات المشتركة كان ولايزال دون الطموح وأقل من الممكن.

وأكد ان الكويت تنعم باستقرار سياسي ونهج ديموقراطي راسخ، وتحظى بنظام قضائي عادل، وجهاز مصرفي واستثماري حديث ومتطور، وقطاع خاص موفور الملاءة والخبرة، فضلا عن موقع استراتيجي متميز، وبنية أساسية عصرية. وقال: ليس ثمة شك لدي في انكم تعلمون عن الاقتصاد الكويتي اكثر مما يمكن ان اقوله لكم في عجالة كهذه، ومع ذلك فإني أرى انه قد يكون من المناسب ان اشير في هذا المقام الى الخطة التنموية الطموح للكويت، التي تتبناها الحكومة وأقرها مجلس الامة مؤخرا، والتي تعتمد اساسا على الخصخصة وتحرير السوق وتشجيع الاستثمارات في المشاريع ذات التقنية الحديثة، وثمة مشاريع كبرى بانتظار التنفيذ خلال العقد القادم، يقدر حجم الاستثمار فيها بعشرات المليارات من الدولارات، وتتضمن انشاء مدن وموانئ جديدة، واعمار الجزر، وتطوير حقول النفط وقطاعي الاتصالات والمواصلات، واقامة محطات جديدة للطاقة، وانشاء مجمع كبير للعطريات. وأكد ان اليابان لديها من سعة الامكانات، وعمق وتنوع الخبرات ما يؤهلها للقيام بدور فاعل ومؤثر في تنفيذ هذه المشاريع، ونحن نعتقد من جانبنا ان قطاع الأعمال في الكويت مؤهل للعمل الجاد والتعاون البناء، لتحقيق الشراكة التنموية الفاعلة.

من جانبه اكد رئيس اللجنة الكويتية ـ اليابانية لرجال الأعمال وائل الصقر اهمية الدور الذي تقوم به اللجنة ومنذ تأسيسها قبل خمسة عشر عاما لتعزيز مختلف أوجه التعاون بين بيئتي الأعمال الكويتية واليابانية.

وقال الصقر خلال كلمته التي ألقاها ان اللجنة الكويتية ـ اليابانية قد شهدت مراحل من التطور البطيء الا ان الجهود التي بذلت قد جسدت الدور الفعال الذي قامت به على مر السنوات الماضية.

واشار الصقر الى الخمس سنوات الأولى التي تعد المرحلة الأولى من عمر اللجنة والتي اطلق عليها مرحلة «حرث الأرض» لتمهيد الطريق لمزيد من التحسن والتطور والوصول لمستويات من الإدراك المتبادل لطبيعة بيئتي الأعمال في البلدين، وعلى الرغم من متانة العلاقات التجارية بين الكويت واليابان إلا ان هناك أوجها للاختلاف بين ثقافة الأعمال، والخلفية الاقتصادية كان يجب استيعابها واكتشافها لنتمكن من الدخول في مستويات متقدمة من المرحلة الثانية في العلاقات بين البلدين.

وأضاف ان المرحلة الثانية «نثر البذور» والتي تطلبت تحسين العلاقات التجارية والاستثمارية لخلق علاقات اقتصادية أكثر متانة في المستقبل، لافتا الى تقدم اللجنة بمجموعة من الاقتراحات في مجال نقل الاستثمارات والتكنولوجيا وقدمت أوجها عديدة من الدعم لعدد من المشروعات التي تقدم بها الجانب الياباني، خاصة في مجالات الطاقة وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والبيئة.

وأوضح الصقر ان اللجنة قد تقدمت بخطة مدروسة للحكومة الكويتية معنية بحماية البيئة والتي أدت الى تشكيل لجنة فرعية تهدف الى دعم تنفيذ تلك الخطة، مؤكدا ان السنوات الخمس الأخيرة من عمر اللجنة كانت بمثابة «سنوات الحصاد» والتي شهدت تقدما كبيرا في المجالات التي تم اختيارها.

وأضاف ان اللجنة لعبت دورا مهما في مشروع إعادة تأهيل «خليج الكويت» وهو مشروع مشترك بين منظمة التجارة الخارجية اليابانية ووكالة حماية البيئة الكويتية، كما كان لها جهود ملموسة في المشروع الياباني «14000 Kids Iso» والذي هدف لتعزيز إدراك أطفال الكويت بالقضايا البيئية.

وزير المالية مصطفى الشمالي وعبدالوهاب الوزان ووائل الصقر في جانب من اجتماعات أعمال اللجنة (سعود سالم)

واكد الصقر ان العلاقات التجارية بين الكويت واليابان قد زادت الى ثلاثة اضعافها وفاقت الـ 10 مليارات دولار في 2009، ولا يقتصر الامر على طريقة واحدة للتجارة وهي النفط الكويتي، فاليابان تعتبر الكويت ثالث اكبر مصدر للسلع المستوردة بعد الولايات المتحدة والصين.

وقال الصقر انه بفضل الاحتياطيات المالية الضخمة والدعم الحكومي للقطاعات الرئيسية استطاع الاقتصاد الكويتي ان يتعامل بمرونة مع الازمة المالية العالمية، مشيرا الى ان الاقتصاد الياباني الذي ابدى تماسكا ملحوظا الا اننا مع أجواء عدم اليقين ازاء تعافي الاقتصاد العالمي لدينا ارضية مشجعة لاكتشاف وتطوير كل الفرص الاستثمارية المتاحة بين البلدين، متوقعا ان تكون السنوات الخمس المقبلة بمنزلة زرع بذور جديدة لحصاد جديد.

واضاف: لقد اقرت الحكومة خطة تنموية تقدر بـ 108 مليارات دولار للسنوات الاربع المقبلة لتعزيز قدرة القطاع الخاص لمشاركة القطاع الحكومي في تنفيذ تلك الخطة التي تطرح مشروعات تنموية عملاقة يمكن للمستثمرين ورجال الاعمال اليابانيين المشاركة فيها بكل تأكيد، ومن بينها خطط لزيادة الانتاج في القطاع النفطي الى جانب بدء العمل لانشاء طريق سكة حديد ومترو بالاضافة الى بناء ميناء بحري وخلق مدن صناعية جديدة وتعزيز الاستثمارات في قطاعات الكهرباء والماء والصحة والتعليم.

واكد على ان مشروعات البنية التحتية المطروحة تلك لا تمثل فقط فرصا استثمارية واعدة لاستقطاب المستثمرين اليابانيين بل تعد ايضا فرصة لدفع التنمية في الكويت في طريق طويل ومستمر، وهو الامر الذي تود اللجنة ان تدعمه وتسانده بقوة.

واقترح الصقر ان تقوم اللجنة بعمل مسابقة سنوية لتشجيع صغار رجال الاعمال من البلدين في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بهدف تعزيز قدرة الجيل الجديد على خلق مسؤولية اجتماعية تجاه القضايا البيئية في المستقبل.

خبرات يابانية

من جانبه، طالب الجانب الياباني في كلمة القاها نائب وزير الاقتصاد للتجارة والصناعة الياباني ترياهيكو ماشيكو بضرورة تسهيل الاجراءات ووضع ارضية تساعد في تدفق الاستثمارات بين البلدين وتمكين الشركات اليابانية بما لديها من خبرات وامكانيات من المساهمة في بعض مشاريع الخطة الخمسية التنموية الطموحة للكويت، لاسيما في مجال الطاقة وتبادل التكنولوجيا والنقل، مثمنا علاقات البلدين التجارية التي تعود لاكثر من 15 عاما.

تقارير

«الوطني»: رفع سعر الخصم في أميركا إعلان عن انتهاء ضخ الأموال الطارئة في الاقتصاد

قال التقرير الاسبوعي للبنك الوطني عن اسواق النقد العالمية انه بعد اسبوع متقلب وارتفاع سعر الخصم في الولايات المتحدة الأميركية، ارتفع الدولار الأميركي مقابل الجنية الإسترليني، لكنه تعثر مقابل اليورو. كانت حركة الجنيه الاسترليني في مطلع الأسبوع بطيئة وارتفع ليصل إلى 1,5816 مقابل الدولار إلا أنه فقد قوة دفعه في وقت لاحق للأسبوع وانخفض إلى 1,5345، قبل أن يقفل في نهاية التداول بسعر 1,5480.

وسجل اليورو أداء مماثلا، حيث بلغ أعلى سعر تداول له 1,3789 يوم الأربعاء لكنه تراجع بعد ذلك ليصل إلى 1,3442 ورجع ليقفل عند مستوى 1,3605 مساء الجمعة الماضي. أما الين الياباني، فقد كان أداؤه ضعيفا مقابل العملة الأميركية، حيث بدأ الأسبوع عند مستوى 90 ينا/ دولار وأقفل بسعر 91,59 عند انتهاء التداول للأسبوع، بينما افتتح الفرنك السويسري بسعر 1,0757 صباح الاثنين وأقفل في نهاية جلسة التداول يوم الجمعة الماضي بسعر1,0753.

مجلس الاحتياطي الفيدرالي يرفع سعر الخصم

وعن رفع سعر الخصم على الدولار، قال التقرير: أطلق مجلس الاحتياطي الفيدرالي أوضح إشارة حتى الآن على أن توفير الأموال النقدية الطارئة إلى الأسواق المالية قد انتهى وأن السياسة النقدية الرامية لتوفير السيولة للأسواق والأكثر شدة في تاريخ المجلس منذ تأسيسه قبل 96 عاما ستتخذ مسارا عكسيا الآن، فقد قام رئيس المجلس بن برنانكي برفع سعر الخصم التي يفرضها المجلس على البنوك التي تقترض من المجلس مباشرة وذلك بنسبة 0,25٪ لتصل الى 0,75٪، في أول رفع لسعر الخصم منذ شهر يونيو 2006.

وقال البنك الاحتياطي الفيدرالي ان هذا القرار يعتبر «تطبيعا» للاقراض الذي من شأنه أن يكون له تأثير على السياسة النقدية، وكرر في بيانه ان مؤشر سعر الفائدة من شأنه أن يظل منخفضا لفترة زمنية اكبر، هذه التطمينات لم تمنع المستثمرين من تزايد المراهنة على أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي من شأنه تشديد السياسة في الربع الرابع.

هبوط الطلب الأجنبي على السندات

وبين التقرير ان الطلب الأجنبي على سندات الخزينة الأميركية سجل تراجعا قياسيا في شهر ديسمبر على أثر قيام الصين ببيع بعض ما تملكه من سندات الدين. فقد باعت الصين ما قيمته 34,2 مليار دولار من سندات الخزينة الأميركية خلال الشهر، حسب تصريح وزارة الخزينة الأميركية، لتصبح اليابان أكبر حامل لسندات دين الحكومة الأميركية بمبلغ 768,8 مليار دولار.

وكانت الصين قد حلت محل اليابان كأكبر حامل لتلك السندات وذلك في شهر سبتمبر 2008، ويأتي هذا التحول في وقت أخذت دول مختلفة تعزف عن انتهاج استراتيجية الهروب إلى الملاذ الآمن التي بدأتها في أحلك أوقات الأزمة الاقتصادية العالمية الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة ستضطر لدفع المزيد من الفائدة لخدمة ديونها.

مصرف الراجحي يسجَّل في سجل البنوك الإسلامية لدى «المركزي»

أقر مجلس الوزراء أمس الموافقة على توصية بنك الكويت المركزي بتسجيل فرع شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (مصرف الراجحي) في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي تحت رقم 4، وذلك بناء على المادة 89 من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له وعلى المادة رقم 2 من القرار الوزاري رقم 40 الصادر بتاريخ 2003/11/30 بإصدار لائحة بنظام سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي.

«الأفريقي للتنمية» يتوقع تمويل مشروعات بعشرة مليارات دولار

رويترز: قال مسؤول كبير في البنك الأفريقي للتنمية إن البنك يتوقع تمويل مشروعات للبنية الأساسية تصل قيمتها إلى عشرة مليارات دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة مع اعطاء أولوية لقطاع الطاقة. وأضاف نائب رئيس البنك لشؤون البنية الأساسية والتكامل الاقليمي بوبي بيتمان على هامش اجتماع للبنك في كيب تاون «نقدر حجم الصفقات التي يمكن أن نمولها خلال السنوات الثلاث المقبلة بين سبعة وعشرة مليارات دولار على أقل تقدير».

وأضاف أن معظم التمويل سيخصص لمشروعات الطاقة والنقل، وفي العام الماضي أظهر بحث أجراه اتحاد البنية الأساسية من أجل أفريقيا التابع للبنك الدولي أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تحتاج مضاعفة الانفاق على البنية التحتية إلى المثلين إلى 93 مليار دولار سنويا لتحديث الطرق وشبكات المياه والكهرباء، ويمثل ضعف البنية الأساسية عائقا رئيسيا أمام النمو الاقتصادي في أفقر قارات العالم.

تنفذ مشروعاً رياضياً بتكلفة 46 مليون دينار بعائد نسبته 14,6٪

«سبورتنج» تتحول إلى «سبيرت للتطوير العقاري»

عاطف رمضان

كشف رئيس مجلس ادارة شركة سبورتنج العقارية علي الداود عن مشروع سيضع الكويت على الخريطة السياحية والرياضية في المنطقة في مجال لعبة التنس الأرضي.

وأضاف الداود في تصريحه للصحافيين عقب انعقاد عمومية الشركة والتي بلغ نصاب حضورها 100٪ ان الشركة تقوم حاليا على تنفيذ مشروع رياضي يعد الاول من نوعه في مجال التطوير العقاري والعمراني والتنمية في الكويت، مشيرا إلى أن المشروع مقام وفقا للمواصفات العالمية وسيساعد اتحاد التنس على ان ينظم بطولات عالمية على ارض على مساحة 70 الف متر مربع بتكلفة 46 مليون دينار بنظام الـ B.O.T مع اتحاد الكويت للتنس والهيئة العامة للشباب والرياضة لمدة 30 عاما وانه من المتوقع الانتهاء منه في نهاية 2012.

ولفت الى ان المشروع مقام في منطقة جنوب السرة بجانب مول 360 على الدائري السادس.

وعن تمويل المشروع اشار الى انه منقسم الى ذاتي بنسبة 20٪ وجهات تمويلية أخرى وافراد بنسبة 80٪ وقال ان المشروع عبارة عن مجموعة ملاعب تنس يبلغ عددها 20 ملعبا ويحتوي على مجمع تجاري مقام على مساحة 20 الف متر ومواقف سيارات وفندق يحتوي على 120 غرفة ومطاعم ومركز صحي خاص بإصابات الملاعب وتأهيل اللاعبين وفيه صالات متعددة الاغراض. وقال «ان العائد على المشروع على حسب دراسات الجدوي تبلغ نسبته 14,6٪ وسيتم توزيع الارباح من السنة الثالثة من التنفيذ، لافتا الى ان شركة سبورتنج العقارية مملوكة بنسب متفاوتة من قبل الشركة التجارية العقارية وشركة مجمعات الاسواق وشركة لؤلؤة الكويت العقارية والمشاريع المتحدة للخدمات الجوية وشركة الشويخ المتحدة العقارية ـ المملوكة لشركة مجمعات الاسواق العقارية ـ برأسمال يبلغ 10 ملايين دينار.

هذا وقد صادقت العمومية على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للفترة المالية من 6 يناير 2007 وهو تاريخ تأسيس الشركة وحتى 31 ديسمبر 2008، كما تمت الموافقة على تغيير اسم الشركة من سبورتنج العقارية الى سبيرت للتطوير العقاري وتعديل نص المادة الخاص بذلك من عقد التأسيس.

علي الداود مترئسا جانب من الجمعية العمومية للشركة (محمد ماهر)

تداولات نشاطه في أغلب الأسواق على مستوى القيمة والكمية

«بيان»: بورصة الكويت الثانية خليجياً بفضل «زين»

قال التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار ان أربعة من أسواق الأسهم الخليجية تمكنت من تحقيق نمو بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تكبدت الأسواق الثلاثة الباقية خسائر متفاوتة.

وحقق نشاط التداول نموا في أغلب الأسواق وكذلك على مستوى مجموع كميات وقيم التداول في أسواق الأسهم الخليجية.

وكان سوق مسقط للأوراق المالية هو أكثر الأسواق نموا، بعد أن قدم أداء متميزا أهله لاحتلال الصدارة بين أسواق الأسهم الخليجية على صعيد أداء مؤشره وكذلك على صعيد نمو نشاط التداول.

وقد لعب الأداء الجيد لقطاع البنوك دورا كبيرا في دعم السوق إلى جوار أخبار عن توزيعات مقترحة لبعض الشركات.

وأضاف التقرير ان سوق الكويت للأوراق المالية تمكن من الاحتفاظ بقوته الدافعة التي أهلته لتحقيق أداء جيد مؤخرا، إذ ختم مؤشره الأسبوع الماضي شاغلا المرتبة الثانية بين أسواق الأسهم الخليجية. وقد حقق السوق هذا النمو على الرغم من ظهور عمليات جني أرباح، إلا أن السوق لقي دعما من الأجواء الإيجابية التي عمته على اثر الإعلان عن تلقي شركة الاتصالات المتنقلة (زين) عرضا لشراء أصول لها في إفريقيا تقدر قيمته بـ10,7 مليار دولارات، وهو الأمر الذي دفع مؤشر السوق إلى تخطي مستويين مئويين وأغلق في ختام الأسبوع الماضي قريبا من المستوى المئوي الثالث.

أما السوق المالية السعودية، فقال التقرير ان السوق السعودي تمكن من تحقيق خمسة إغلاقات خضراء في الأسبوع الماضي مدعومة بأداء قطاع البتروكيماويات وأسهم قيادية في عدة قطاعات.

وقد شارك قطاع المصارف في تقديم الدعم لمؤشر السوق في جلسات التداول الأخيرة من الأسبوع، واتسم الطابع العام للتداولات بعمليات الشراء الانتقائية وعمليات التجميع على بعض الأسهم. من ناحية أخرى، قال التقرير ان سوق البحرين للأوراق المالية سجل انخفاضا بعد أن اتسم الأداء العام لمؤشره بالتراجع خلال الأسبوع الماضي، قبل أن يتمكن من التماسك بعض الشيء في نهاية الأسبوع، وتأثر السوق بعمليات بيع شملت الأسهم القيادية. هذا وسجلت بورصة قطر بدورها أداء سلبيا متأثرة بالضغوط البيعية التي طالت طيفا واسعا من الأسهم المدرجة، ولم تفلح عمليات الشراء الانتقائية التي شهدتها بعض الأسهم في مساعدة مؤشر السوق على تخطي الخسارة الكبيرة التي مني بها في جلسة التداول الأولى من الأسبوع الماضي.

وتباين أداء سوقي الإمارات بعد أن سجل سوق أبوظبي للأوراق المالية مكسبا بسيطا ليشغل مكانة أقل الأسواق نموا، فيما تكبد نظيره سوق دبي المالي خسارة مؤثرة تصدر بها الأسواق المتراجعة. وشهد السوقان ضغوطا ببيعية خاصة من أسهم البنوك والعقار وإن تفاوت تأثيرها من سوق لآخر.

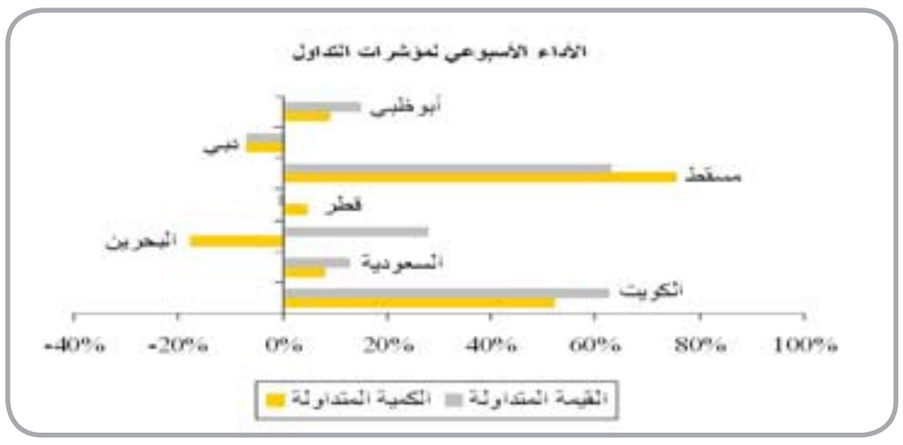

أداء المؤشرات

وسجلت أربعة من أسواق الأسهم الخليجية نموا بمؤشراتها مع نهاية الأسبوع الماضي مقابل تراجع مؤشرات الأسواق الثلاثة الباقية. وتصدر سوق مسقط للأوراق المالية الأسواق التي حققت مكاسب، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلا نموا نسبته 3,08٪ مغلقا عند مستوى 6,795,17 نقطة، وقد ارتفع المؤشر في ظل نمو جميع قطاعات السوق وعلى رأسها قطاع الصناعة.

أما المرتبة الثانية، فشغلها سوق الكويت للأوراق المالية والذي تمكن من تحقيق المكاسب في معظم أيام الأسبوع ليصل مؤشره إلى مستوى 7,396,5 نقطة مرتفعا بنسبة 3,06٪، حيث انعكس الأداء الجيد لمعظم قطاعات السوق، وعلى رأسها قطاع الأغذية، إيجابا على المؤشر دافعا إياه للإغلاق في المنطقة الخضراء. اما السوق المالية السعودية فقد شغلت المرتبة الثالثة.

«ناسداك دبي» و«اتحاد الشركات الاستثمارية» يختتمان برنامج التدريب المالي

المشاركون في البرنامج التدريبي

أعلن مركز الدراسات الاستثمارية والخدمات المالية لدى اتحاد الشركات الاستثمارية عن الانتهاء وبنجاح من أول برنامج للتدريب المالي للمهنيين في مجال العلاقات المالية في الكويت وعقد البرنامج على مدى ثلاثة أيام، حيث تم شرح كيفية عمل الأسواق المالية في اليوم الأول، وفي اليوم الثاني تم شرح كيفية وضع حسابات الشركات والتقارير السنوية، وتركز اليوم الثالث على تعليم المتدربين على كيفية وضع استراتيجية علاقات مستثمرة وناجحة مع جميع الأطراف ذات العلاقة بالأسواق المالية، وشارك في البرنامج كل من شركة المركز المالي الكويتي وشركة أعيان للإجارة والاستثمار وشركة بيان للاستثمار، وشركة الامتياز للاستثمار، وقد تم تقديم البرنامج تحت رعاية مشتركة من ناسداك دبي واتحاد الشركات الاستثمارية، حيث ان هدف الاتحاد وناسداك دبي يتمثل في تطوير الأسواق المالية في الشرق الأوسط، مما يتيح للشركات الحصول على رأسمال لتوسيع حجم أعمالها، وكذلك جذب المستثمرين، وقدم هذه الدورة «من الشركة المالية Financetalking ديفيد يتس» والتي تتخذ من لندن مقرا لها، وهي شركة مالية متخصصة في تدريس التمويل لغير المتخصصين في المالية.